العراق بعد عشرين عاما من الغزو الأمريكي.. رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع حلول الذكرى العشرين لغزو العراق، زادت انتقادات المعلقين الغربيين للتدخل العسكري الذي قاده الرئيس الأمريكي -آنذاك- «جورج دبليو بوش»، و«ديك تشيني»، نائب الرئيس، و«دونالد رامسفيلد»، وزير الدفاع، و«كولن باول»، وزير الخارجية، و«توني بلير»، رئيس الوزراء البريطاني من بين آخرين كثيرين. وتم شن الغزو في مارس ٢٠٠٣، بذريعة إزالة النظام الحاكم، والذي قيل إنه كان في طور الحصول على -أو حصل بالفعل- أسلحة دمار شامل، وأدى ذلك إلى إفساح المجال لتداعي الأمن، وخلق دولة فاشلة، وظهور تنظيم القاعدة، وبروز نزاع طائفي بين الفصائل الشيعية والسنية في البلاد.

ومع وصف الكاتب البريطاني «جون كامبفنر»، أن تلك الحرب أصبحت تُعرف بأنها «معيار قياسي حول الفشل الدبلوماسي والعسكري»؛ كتب «مارتن تشولوف»، في صحيفة «الجارديان»، إن «الوهم الممتزج بالدماء»؛ سهّل لصانعي السياسة والقادة الغربيين بدء التدخل العسكري في العراق، الأمر الذي نتج عنه «عواقب كارثية» أودت بحياة مئات الآلاف، وشردت الملايين، وخلقت دول فاشلة، وقوضت بشدة أمن الشرق الأوسط.

وفي تناولهم التكاليف البشرية والاستراتيجية للصراعات، أدان المحللون، نوايا «إدارة بوش»، وحلفائها لإحداث تغيير في النظام العراقي من دون دراسة كافية لعواقب هذه العملية. وفي الوقت الحاضر، أشاروا أيضًا إلى أن الخطاب الأمريكي أصبح يتجاهل عن عمد الضرر الذي ألحقه الغزو بسمعة «واشنطن» الدولية، وكيف أن هناك فشلا ملحوظا في التعلم من الأخطاء الاستراتيجية السابقة، مصحوبة بالتحذيرات من أن هذا الافتقار إلى التفكير، سيستمر في تثبيط سياستها الخارجية، كما سيشكل خطرًا على الأمن العالمي في المستقبل.

ومن بين أولئك الذين وجهوا انتقادات قوية ومباشرة إلى الإدارة الجمهورية لـ«بوش»، و«تشيني»، و«باول»، و«رامسفيلد»، وآخرين، «سوزان غلاسر»، في صحيفة «ذا نيويوركر»، حيث شجبت «نزعتهم العسكرية المتهورة». فيما اتهم «بول بيلار»، من جامعة «جورجتاون»، «البيت الأبيض»، بارتكاب «أحد أسوأ الأخطاء الفادحة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة على الإطلاق». فيما وصف «مايكل هيرش»، في مجلة «فورين بوليسي»، القرار بـ«الجرأة المتهورة»، والتي حذر المؤرخ اليوناني القديم، «ثيوسيديدس» القادة العسكريين، منها منذ أكثر من ألفي عام.

وفي تفسيره للخطأ الاستراتيجي الجسيم للولايات المتحدة، رفض «ستيفن ويرثيم»، من جامعة «ييل»، «سعي أمريكا إلى الهيمنة العالمية»، وعدم إدراكها عواقب الغزو بالشكل الذي أفسح فيه النجاح العسكري الأولي له؛ الطريق لتفشي «الفوضى والتمرد والدمار والموت». وبالفعل، اعترف «ديفيد فروم»، في مجلة «ذي أتلانتيك»، و«ماكس بوت»، من «مجلس العلاقات الخارجية» -وهما من المؤيدين السابقين للتدخل العسكري- كيف أنها «بالغت في تقدير احتمالات التدخل الأجنبي في العراق، لبناء نظام بديل مستقر ولائق»، وكيف كانت «متفائلة بشأن آفاق تصدير الديمقراطية بالقوة».

وبالمثل، أثار دور «المملكة المتحدة»، في الغزو «انتقادات شديدة». ووصف الكاتب البريطاني، «جيفري ويتكروفت»، دعم حزب العمال الحاكم لرغبة «واشنطن» في الإطاحة بصدام، بأنه «أكثر المغامرات ضررًا في تاريخ حكومة بريطانية منذ عام ١٩٤٥»، واصفا مشاركة بلاده بأنها «فشل ذريع» للمؤسسة السياسية، فيما انتقد الصحافة الوطنية بالبلاد لعدم تقديمها توبيخا قويا للحكومة لانضمامها إلى الغزو الذي قادته الولايات المتحدة.

ومع انتقاد «ويتكروفت»، لرئيس الوزراء «بلير»؛ لرفضه تحذيرات «مايكل ويليامز»، المسؤول الخاص بشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، من «العواقب الكارثية المحتملة للغزو»؛ اعتبر «جون هاريس»، في صحيفة «الجارديان»، ذكرى الحرب بمثابة «تذكير

ليس فقط بمسؤولية بلير وآخرين عن أعظم كارثة سياسية وإنسانية شاركت فيها «لندن»، منذ الحرب العالمية الثانية؛ ولكن أيضًا «عن تأثيرها في تراجع مكانة بريطانيا وتدمير ثقة الرأي العام في الحكومة». وأضاف «دان صباغ»، في صحيفة «الجارديان»، أن الحرب «أثرت أيضًا في السمعة الأخلاقية»، لأجهزة المخابرات البريطانية وقواتها المسلحة لجيل كامل؛ بسبب اعتمادها على «الأدلة المعيبة»، بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وشدد المعلقون في تحليلهم لتأثير الغزو، على ما حدث للعراق والأمن الإقليمي الأوسع من ضرر كبير. ومع إشارة «ويرثيم»، إلى الطريقة التي «قضت بها «واشنطن»، عقدًا من الزمن في تحطيم البلاد»، ثم «محاولة توحيدها مرة أخرى من دون جدوى»؛ فقد رأى «كونور إيكولز»، من «معهد كوينسي للحكم المسؤول»، أن الحرب مزقت «نسيج المجتمع العراقي ذاته، وأن أولئك الذين نجوا يعيشون الآن «صراعات آلام عقلية وجسدية يصعب تخيلها لمعظم الأمريكيين».

ووفقًا لبيانات صادرة من جامعة «براون»، لقي ما بين ١٨٥,٠٠٠ و٢٠٨,٠٠٠ مدني عراقي حتفهم في الغزو، وتراوح إجمالي عدد القتلى من المقاتلين وغير المقاتلين في المنطقة بين ٢٧٥,٠٠٠ و٣٠٦,٠٠٠، إلى جانب ٩,٢ ملايين نازح في العراق وحده منذ عام ٢٠٠٣. فيما تمت الإشارة إلى الكيفية التي أدت بها حروب الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر إلى نزوح ما يصل إلى ٣٧ مليون شخص في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

من جانبه، أشار «فروم»، إلى أنه في حين أن «واشنطن»، كانت «تأمل أن يؤدي تغيير النظام في العراق إلى الاستقرار في الشرق الأوسط»، لكنها بدلاً من ذلك «أغرقته في حرب أهلية» مع حكوماته «الضعيفة وغير المستقرة». ورأى «تشولوف»، أن «الموروثات الأساسية للغزو تشمل «تشجيع إيران»، وظهور «المخربين» المتطرفين، مثل القاعدة، وداعش، وبالتالي، «تفكك» سوريا أيضا.

وفيما يتعلق بتداعيات الغزو على التدخل الأمريكي طويل الأمد في الشرق الأوسط؛ أشار «ستيفن والت»، في صحيفة «فورين بوليسي»، إلى أن «عمليات الاحتلال المكلفة، ووجود دول فاشلة، وحركات إرهابية ناشئة، والكوارث الإنسانية الأخرى»، قد أدت جميعها إلى إلحاق الضرر بسمعة «واشنطن»، في الشرق الأوسط وعلى الصعيد الدولي. وأضاف «صباغ»، إلى أن حالات التعذيب والانتهاكات لحقوق الإنسان الموثقة ضد العراقيين، لا سيما في سجن «أبو غريب» عام ٢٠٠٤، أظهرت «الفساد الأخلاقي» للجيوش الغازية، والتي كانت بمثابة «عار» بالنسبة إلى الدول الغربية.

ووسط التصورات المتزايدة عن تضاؤل قوة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط منذ الغزو، كان هناك دور أكثر بروزًا للصين في الشؤون الاقتصادية والسياسية. وبالإضافة إلى توسطها مؤخرًا لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران؛ أشارت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، إلى أن بغداد أصبحت «واحدة من أكبر المستفيدين من مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس «شي جين بينغ». وبحسب «معهد أمريكان إنتربرايز»، فقد تلقت أكثر من ٣٢,٥ مليار دولار من الاستثمارات الصينية منذ عام ٢٠٠٧، مع الوضع في الاعتبار تلقيها أيضًا ما يقرب من ٧,٥ مليارات دولار في العامين الماضيين فقط.

وبالإضافة إلى إدانة قرار الغزو، وانتقاد وسائله، والتحذير من تداعياته على الشرق الأوسط ككل؛ أشار المراقبون أيضًا إلى مخاوف عدم تعلم الغرب من هذه الكارثة، والتعرض لخطر تكرارها على حساب الإضرار بالأمن العالمي بأكمله. ورأى «ويرثيم»، أن «أمريكا»، تحاول «نسيان حرب العراق»، ويبدو أنها غالبًا «اختفت من ذاكرتها تمامًا». وبشكل خاص، أشار إلى تجنب الرئيس «بايدن»، ذكر «غزو عام ٢٠٠٣»، عندما تحدث عن الحرب الأوكرانية عام ٢٠٢٢، باعتبارها أكبر عملية عسكرية على الإطلاق منذ الحرب العالمية الثانية، متناسيًا نظيرتها بالعراق. وفي حين قالت «هيذر كونلي»، من «صندوق مارشال الألماني»، أن «واشنطن»، لديها «فقدان ذاكرة تاريخي دائم» لأخطائها؛ فقد حذر «ويرثيم»، من أن «محاولة نسيان» الأخطاء الاستراتيجية هي «الطريقة الوحيدة التي تضمن الفشل في التعلم»، منتقدًا أنها لا تزال مستمرة في «عدم إدراك أن قوتها تهدد آخرين، وتزعزع استقرارهم».

وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الأمريكي الحالي «أنتوني بلينكن»، عند تسلمه مهام منصبه عام ٢٠٢١، أكد أن إدارته «لن تعزز قيم الديمقراطية من خلال التدخلات العسكرية الباهظة»، ولن تحاول «الإطاحة بالأنظمة بالقوة»؛ إلا أن «جون جراي»، في مجلة «نيو ستيتسمان»، لديه حذر من أن «أوهام» تغيير الأنظمة بقيادة الغرب «لم تتبدد» حتى بعد فشل غزو العراق، وأنه إذا كانت «واشنطن» عازمة على تغيير القيادة في «موسكو»، لإنهاء الحرب الأوكرانية -وفقًا لما ألمح إليه «بايدن» في مارس ٢٠٢٢- حينها سيكون «محكوما عليها بتكرار أخطاء العراق، وليبيا، وأفغانستان، وغيرها.

من ناحية أخرى، أشار «كامبفنر»، إلى أن القدرة التاريخية للولايات المتحدة على التأثير في الأطراف الدولية، ورؤيتها حول الحرب الأوكرانية، قد «تضاءلت إلى حد كبير»؛ بسبب تاريخ سجلاتها وتدخلاتها العسكرية، ناهيك عن استمرار عديد من الحكومات «بالاستشهاد بغزو العراق، كأساس لشكهم في النوايا الغربية». ومع ذلك، أصر الكاتب أيضًا على أن مثال غزو عام ٢٠٠٣، «لا يمكن أن يبرر»، عدم مواجهة الاستبداد الذي نواجهه اليوم، هو أمر مفاده «لا يجب الاستسلام في الدفاع عن قيم يستحق القتال من أجلها».

وفيما يتعلق بديناميكية الغزو في منطقة الشرق الأوسط، أشار «ويرثيم»، إلى أن الأمريكيين «رفضوا الخروج من العراق» جزئيًا؛ بسبب أن استمرار تمركز قواتهم سيخدم الجهود المبذولة لمنع «إيران» من حيازة سلاح نووي، وهو ما دفع بعض المعلقين إلى الحكم على أن «البديل الوحيد لفشل الدبلوماسية الغربية في هذا الصدد هو الحل العسكري». ومع ذلك، اعترض «بوت»، بشدة على هذه الرؤية، وحذر من أنه «لا يوجد سبب للاعتقاد بأن أي حلول أمريكية، باستثناء الغزو المباشر» يمكن أن يطيح بالنظام في طهران، مستشهدًا بحالة العراق، مؤكدا أن هذا الخيار لا ينبغي النظر فيه مهما كان الأمر.

واتفاقًا مع هذا التقييم، حذر «ويرثيم»، من أن «سعي واشنطن بشكل أحادي لفرض السيطرة والسيادة»، وسط التنافس مع «الصين»، و«روسيا»، يخلق «نوعا» من الإخلال بالتوازن بين الحفاظ على وجودها، وبين حماية مصالحها»، وبالفعل، اتضح هذا جليًا في دروس الفشل في إدارة غزوها للعراق، وسجلها في التدخل العسكري بالمنطقة خلال عقدين من القرن الحادي والعشرين.

على العموم، بعد عشرين عامًا من الغزو الذي قادته «الولايات المتحدة»، و«المملكة المتحدة»، على العراق، وإسقاط نظامه؛ هناك إجماع بين المراقبين الغربيين على أنه كان «خطأ استراتيجيًا كارثيًا»، ومن وجهة نظرنا كان هذا جريمة حرب ارتكبها جورج بوش وتوني بلير وعدد من المساعدين - كان يجب تقديمهم لمحكمة الجنايات الدولية - نظرًا إلى ما ترتب عليه من دمار وآلام على الشعب العراقي وتفكيك الدولة، وعلى أمن الشرق الأوسط أيضًا، في حين كانت هناك مكاسب جيوسياسية لإيران، وحروب أهلية طالت كل من سوريا وليبيا واليمن وغيرها، وتقوية شوكة متطرفي «القاعدة»، و«داعش»، على حد سواء.

عالم يتغير

محكمة الجنايات الدولية!

فوزية رشيد

○ في الوقت الذي يتصاعد فيه الوعي العالمي، بل والغربي ومنه الوعي الإعلامي الأمريكي، ضد مسارات الصراع والحروب والفتن والأزمات المفتعلة، بما فيها طرق الأبواب على الحدود الروسية، منذ أن تم انقلاب ٢٠١٤ في أوكرانيا، ووضع الممثل الكوميدي «زيلينسكي» رئيساً لها!، ثم نشر ما أثبتته الأدلة الروسية أمام مجلس الأمن حول المصانع البيولوجية وصناعة الفيروسات، لاستهدف روسيا والعالم، وما تكشفت عنه الأزمة الأوكرانية، من تحديات وآثار خطيرة منها تحرش «الناتو» بروسيا واستفزازها، عبر الوكيل الأوكراني، في هذا الوقت تصدر (محكمة الجنايات الدولية) أمرا بالقبض على «بوتين» وتقديمه إلى المحاكمة! فيما كل جرائم الغرب بقيادة أمريكا، والجرائم الأمريكية في تدمير عدد من الدول العربية ودول أخرى في العالم، لم يحرّك قط ساكناً لدى ذات المحكمة!، لتصدر أحكاماً مثلاً ضد مجرمي الحرب، خاصة مع تزايد الانتقادات الشعبية العالمية، في الذكرى العشرين لغزو أمريكا وبريطانيا العراق، وتدميره وإسقاطه في بؤرة الفوضى والإرهاب والفساد والتدمير والطائفية، بسبب كذبة اعترف مجرمو الحرب فيها أنهم كذبوا!

○ (محكمة الجنايات الدولية) الخاضعة بدورها كالكثير من المؤسسات التي تُسمى «الدولية» للرؤى اليسارية المتطرفة في أمريكا، رغم أنها غير عضو فيها، تؤكد للعالم أنها بدورها مجرد أداة في يد (الدولة العميقة العالمية) المتمركزة رؤوسها في أمريكا ذاتها، لتتلاعب باسم (القانون الدولي) وتسلّط سياطها على من تشاء من الدول والحكام والقادة، حسب ما تراه تلك الرؤوس العميقة!

وحين تمّ مطالبتها مثلاً بمحاكمة مجرمي الحرب في أمريكا وبريطانيا، بعد انكشاف خديعتهم للعالم بخصوص العراق وتدميره وكذبة «أسلحة الدمار الشامل» انتشرت تويتة يهدد فيها بعض المسؤولين الأمريكيين «محكمة الجنايات الدولية» وأن القضاة يعرضون أنفسهم للاعتقال إن فكروّا في ذلك! رغم أنه لم يفكروا وبالتالي لن يفعلوا، ولكنه (تهديد استباقي) لعل وعسى!

روسيا سخرت من إصدار الأمر بالقبض على «بوتين» واعتبرته مادة للسخرية، خاصة مع تغاضي ذات المحكمة عن اتخاذ أي إجراء ضد مجرمي الحرب في أمريكا والغرب، إلى جانب أن روسيا لا تعترف بهذه المحكمة وهي ليست عضوا فيه، ما يجعل الأمر بالقبض خارج عن إطاره القانوني أيضا!

○ وحول حقيقة حرب أوكرانيا وسياسات الغرب لتدمير العالم وجرّه إلى حرب عالمية ثالثة طاحنة وكارثية على البشرية كلها، كشفت إحدى القنوات الأمريكية (وورلد أمريكان نيوز) حالة الانقسام بين وسائل الإعلام التي تحرّض وتدعو إلى الحرب، وقال المذيع في فيديو مصوّر، إن (القادة الأمريكيين يدفعون أمريكا إلى الانخراط في حرب عالمية ثالثة، من خلال أوكرانيا، التي هي في الحقيقة أحد أهم معاقل «الدولة العميقة» بل هي الدولة العميقة نفسها)! وأضاف: أوكرانيا ليست «دولة» بل تم بيعها إلى الغرب من أجل مصالح الغرب! وضعوا بها «دمية» ليقودها إلى الخراب! ولينفذ خريطة يريدها الغرب، من بينها بنوك مشبوهة ومبيعات سلاح بيولوجية وكيميائية ومصانع ومواقع ووسائط اجتماعية خطيرة، وأنهم طبخوا قصة «كوفيد١٩»، في تلك المصانع! وهو ما كشفه الصحفي الأمريكي «كلين جاكسون» بالدلائل في حسابه على تويتر موضحاً أن العملية بدأت في ٢٠٠٥، عندما قام السيناتور «أوباما» في ذلك الوقت، بزيارة أوكرانيا مع السيناتور «ريتشارد لوجارت» لفحص ومعاينة المرافق ذات الأسلحة الكيماوية للاتحاد السوفيتي السابق، و(استحوذت أمريكا على جميع أسرار أسلحة الدمار الشامل البيولوجية للاتحاد السوفيتي، البيولوجية والكيماوية)! وخلال ١٥ عاما قامت أمريكا بأعمال وبحوث كثيرة في هذه المعامل وبسرّية ومن دون رقابة وتم نقل جزء منها إلى معامل أخرى منها «ووهان» والوثائق التي تم كشفها عن «جو بايدن» ابن الرئيس الأمريكي باتت معروفة للعالم، حول تورطه في تلك المعامل السرّية من خلال شركات «هانتر بايدن، وشركة «سان فرانسسكو» ميدا بايدا والتي تعمل في أوكرانيا! وفي عام ٢٠١٤ عمل «أوباما» والطاقم الاستخباراتي معه، على قلب نظام الحكم الديمقراطي المنتخب بحرب أهلية مفتعلة، لتبدأ قصة أوكرانيا الخاضعة لأمريكا والغرب من هناك، وتبدأ معها قصة استفزازات أوكرانيا بروسيا!

○ إذا كانت المواد والوثائق أثبتت أن «البنتاجون» متورط بإنتاج تلك الأسلحة البيولوجية وتجربتها على الشعب الأوكراني ثم على العالم! مثلما قال في تصريح متلفز جنرال روسي إبان العملية العسكرية، ثم «زاخاروفا» الناطق الرسمي للإعلام الروسي، بل وكشفه «بوتين» نفسه! وتم تقديم أدلة (جرائم الحرب البيولوجية الأمريكية) إلى مجلس الأمن!، ورغم ذلك لماذا لم تحرّك «محكمة الجنايات الدولية» ساكنا؟! الإعلام الأمريكي نفسه يطرح المعلومات الموثقة بالأسماء والتواريخ والاعترافات، حول حقيقة الأزمة في أوكرانيا، وأنها كانت مخططة لضرب روسيا، و«بوتين» استبق الأمر حتى لا تحلّ الكارثة ببلاده!

يبدو أن أمر «محكمة الجنايات الدولية» داخل في أتون «الكوميديا السوداء!» حين تتحرك أوامره وفق رؤية اليسار الأمريكي المتطرف «الدولة العميقة»، ويكفي ما قاله الصحفي الأمريكي «كلين جاكسون»: (إننا نموّل جميع أعمال الخداع والخيانة والأعمال الشيطانية والقذارة) على موقعه في تويتر، ليتساءل ومعه العالم: «هل من أية مصداقية أصلا لمحكمة الجنايات الدولية»؟!

إسرائيل تخضع لسيطرة «دولة المستوطنين»!

بقلم:
د. أسعد عبدالرحمن

في سبتمبر من عام ٢٠١١، أعددت ونشرت دراسة بعنوان «٤ دول في فلسطين التاريخية: الغلبة لمن؟!»، تحدثت فيها عن «دولة المستوطنين/ المستعمرين» الحديثة في حينه، حيث كان عام ٢٠١١ هو عام الظهور الأكبر «للمستوطنين» الذين نجحوا، عبر الكنيست الإسرائيلي (البرلمان)، بإصدار وابل من القوانين والمبادرات العنصرية الفاشية غير المسبوقة.

يومها، كانت «دولة المستوطنين/ المستعمرين» هذه تشكل قوة ضغط سياسية قوية سواء في الحكومة أو في الكنيست. اليوم «تطور» هذا الحال، من مجرد قوة ضغط وتأثير سياسي إلى المشاركة القائدة والقاطعة في الوزارات والجيش وبخاصة مع دخول أعداد كبيرة من «المستوطنين» إلى أعماق «جيش الدفاع» الإسرائيلي وبينهم ضباط بمناصب عليا، الأمر الذي أدى إلى اتضاح وافتضاح دور ذلك الجيش في دعم هذه «الدولة الفتية»!.

ولعل من أبرز «تجليات» هذا الدور الهجمات على الفلسطينيين ولن يكون آخرها تلك على قرية حوارة، ما يؤدي بطبيعة الحال إلى توترات ما بين وزراء «دولة المستوطنين» ووزراء «دولة إسرائيل». ومن المحطات المهمة في هذا السياق، ما حدث عندما أعلن وزير المالية (بتسلئيل سموتريتش) عن نظريته الفاشية النازية قائلا: «أعتقد أنه يجب محو قرية حوارة، ويجب على دولة إسرائيل أن تفعل ذلك».

وعندما يدعو وزير إلى تدمير قرية على سكانها وفرض عقوبات جماعية على آلاف الناس، ويستمر في عمله، فهو أكبر دليل على أن الحكومة الإسرائيلية تؤيده وتدعم كلامه، وهذه رسالة فهمها «المستوطنون» وجنود جيش الاحتلال الداعمين لهم!

قبل نحو أسبوعين، نشر موقع «ميديابار» الفرنسي، مقابلة أجراها الصحفي المعروف (رينيه باخمان) مع (دانييل بلاتمان) الأستاذ في دائرة التاريخ اليهودي ومعهد اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية، والمختص «بالإبادة الجماعية التي تعرض لها اليهود على يد النازية»، حيث قال عن «المستوطنين» وقادتهم: «إذا كان رجال مثل ايتمار بن غفير (وزير الأمن) وبتسلئيل سموتريتش (وزير المالية) أو ياريف ليفين (وزير العدل) يقودون مجموعات سياسية اليوم في فرنسا أو ألمانيا أو في أي ديمقراطية غربية، فسيتم اعتبارهم نازيين جدد. أنا أصر على أنهم نازيون جدد. نتنياهو يريد أن يمنح الحكومة هذه قوة (ولو من غلاة «المستوطنين») تمكّنه من السيطرة على كل شيء».

من جانبه، قال (يوفال ديسكين) أحد رؤساء «الشاباك – جهاز الأمن العام الإسرائيلي» السابقين في مقال حاد الكلمات: «بهذه الطريقة، ستصل دولة إسرائيل إلى حافة الحرب والتفكك الاجتماعي الداخلي والانقسام الخطر. وخلال أسابيع معدودة، يمكن أن نصل إلى حافة الحرب الأهلية.

لقد دمروا (بالتحالف مع «المستوطنين» المتعصبين والمتطرفين) وحدتنا من أجل الحصول على المزيد من القوة والنفوذ والمال. ومن أجل هذا الغرض، قاموا بتأهيل مؤيدي التفوق اليهودي العنصريين (من «المستوطنين») وجعلوهم شركاء شرعيين في الائتلاف، وأوكلوا إليهم حقائب حساسة جدا».

نحن نتكلم عن «دولة» «مستوطنين/ مستعمرين» تملك السلاح، ورجالاتها باتوا يسيطرون على الفروع الأكثر حساسية في الحكومة الإسرائيلية، و«جيش الدفاع» في أيديهم ومن خلفهم ومن ورائهم لتنفيذ مقارفاتهم وانتهاكاتهم الصارخة، وكأنه عوض عن أن تقوم «إسرائيل» بضم المستعمرات في الضفة الغربية المحتلة، يقوم «المستوطنون» بضم «دولة إسرائيل» إلى المستعمرات!!

والقادم أخطر وأعظم، سواء داخل «إسرائيل» أو خارجها!

إلى أين تتجه الحرب الروسية الأوكرانية في عامها الثاني؟

بقلم:
د. جيمس زغبي ○

دخلت الحرب الروسية المدمرة في أوكرانيا عامها الثاني، مع عدم وجود نهاية في الأفق. يجب طرح أسئلة جادة حول كيفية المضي قدمًا. في نهاية العام الأول، تروي الحصيلة دموية القصة، حيث تقدر مصادر حكومية أمريكية أن أكثر من ١٣٠ ألف جندي أوكراني قتلوا أو أصيبوا بجروح بالغة.

وبالمقابل، تتراوح تقديرات الخسائر العسكرية الروسية ما بين ١٥٠,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠، مع ما لا يقل عن ٦٠,٠٠٠ من هذا العدد الإجمالي من القتلى - وهو ما يمثل أكثر من ضعف عدد الجنود الروس الذين قتلوا في أفغانستان والشيشان مجتمعين.

كان التأثير في الشعب والاقتصاد الأوكرانيين أكثر وقعا، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي الأوكراني بمقدار الثلث، كما أنهم فقدوا أكثر من ٤٠٪ من قدرتهم على توليد الطاقة الكهربائية.

كذلك اضطر أكثر من ٨,٥ ملايين أوكراني إلى الفرار من بلادهم إلى الغرب، مع نزوح عدد أكبر من الأوكرانيين داخليًا نتيجة الدمار الواسع النطاق الذي لحق بالمنازل والبنى التحتية. نتيجة لذلك، أصبحت أوكرانيا تعتمد على الغرب ليس فقط في الأسلحة، ولكن أيضًا في الإعانات الاقتصادية لتأمين الحاجات الأساسية.

وبما أن الحرب لم تتجاوز الحدود الأوكرانية، فقد نجا الروس من الموت والدمار الذي ألحقوه بجيرانهم. كان للعقوبات التي فرضها الغرب تأثير، لكن حكومة الرئيس فلاديمير بوتين تمكنت من الاعتماد على الاحتياطيات لدعم اقتصادها ووجدت طرقًا للالتفاف على العقوبات للحفاظ على مستوى مربح من الصادرات والواردات، وإن كان متناقصًا.

ونتيجة لذلك، فقد كانت درجة انكماش الاقتصاد الروسي أقل بكثير مما كان متوقعًا في عام ٢٠٢٢، بل إن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يحقق الاقتصاد الروسي بعض النمو الطفيف في عام ٢٠٢٣. وبدلاً من تعبئة العالم ضد العدوان الروسي، زادت الحرب من الانقسام القائم مسبقًا بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.

يجب ملاحظة العديد من التطورات المهمة على الساحة الدولية، لكن الأهم من كل ذلك أن هذه الحرب قد تحولت إلى ما يمكن أن نسميه صراعًا وجوديًا لجميع الأطراف، حيث أظهرت القومية الأوكرانية أنها أقوى بكثير مما كان متوقعًا.

بدافع من هذا البعد القومي، وبتشجيع من الدعم العسكري والسياسي الغربي، يتعهد القادة الأوكرانيون الآن بمواصلة القتال حتى يتم إخراج القوات الروسية من «كل بوصة مربعة» من أراضيهم. توقعت روسيا في البداية وجهة النظر القائلة إن أوكرانيا بلد مصطنع وسعت إلى إسقاط قيادتها من خلال هجوم مدمر شعاره «الصدمة والرعب».

عندما أصبح هذا الهدف بعيد المنال، استقر رأي الروس على تأكيد حقهم في ضم الأراضي في الجزء الشرقي من أوكرانيا والذي يتحدث سكانه اللغة الروسية على نطاق واسع.

بعد أن اضطر الروس إلى التخلي عن السيطرة عن بعض المناطق التي احتلوها في البداية، أصبحوا الآن يتراجعون في قتال مميت على عدة جبهات، مع استعار المعارك في مناطق أخرى.

أما الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون فقد حفروا لأنفسهم حفرة خطابية دعائية. ففي وقت مبكر من هذا النزاع العسكري، بدا الرئيس الأمريكي جو بايدن وكأنه مزيج من ونستون تشرشل ورونالد ريجان، حيث حشد الرأي الأمريكي والأوروبي الغربي للانضمام إلى هذه المعركة لإنقاذ الديمقراطية والتحرر من العدوان الاستبدادي وطمأن الجميع ليس فقط أن النصر سيتحقق في الحرب في أوكرانيا، بل إنه لا خيار سوى تحقيق النصر.

الآن وبعد مرور عام على اندلاع هذه الحرب العسكرية المدمرة، لم يتحقق النصر الذي تحدث عنه بايدن في المعركة، إذ إن كل الدلائل تشير إلى استمرارها. فيما تقوم الولايات المتحدة وحلفاؤها بإرسال أسلحة جديدة أكثر فتكًا إلى أوكرانيا.

وهكذا، فإن الأوكرانيين يستعدون لشن هجوم جديد. ويتمسك الروس بأسلوبهم الخاص، وهم مصممون على مواصلة الحرب.

وبطبيعة الحال فإن المشكلة تتمثل في أن المزيد من الأسلحة والمزيد من الخسائر في ساحة المعركة لن ينهي هذه الحرب، حيث لا تزال جميع الأطراف تعتقد أنه بإمكانها الانتصار، بل ويجب عليها ذلك. وبالتالي، يمكننا توقع المزيد من الموت والدمار والآلام في هذا العام الثاني.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي